

في ندوة نظمتها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.. الطبيبي: لا نخشى حل الدولة الواحدة والقوانين العنصرية لن تغير التاريخ



القدس - محمد أبو خضير - صرح رئيس لجنة القدس في القائمة العربية المشتركة الدكتور أحمد الطبيبي أن التيار المركزي في إسرائيل اليوم أصبح اليميني المتطرف الذي أقرز قانون القومية اليهودية وأنه في ظل هذه القوانين وهذه الحكومة اليمينية المتطرفة لا أفق لحل الدولتين، مؤكداً أن الفلسطينيين لا يخشون حل الدولة الواحدة الذي يضع حداً ليهودية الدولة وصهيونيتها.

وأضاف الطبيبي متحدثاً في ندوة نظمتها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية "باسيا" مساء أمس، في جمعية الشابات المسيحية في الشيخ جراح بالقدس: "إن القدس في خطر في المرحلة المقبلة وهي محور ولب التركيز الإسرائيلي لحسم قضيتها ووضعها وخاصة البلدة القديمة التي تضم المقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة".

وشدد الطبيبي في كلمته على أننا كفلسطينيين لا بد أن نتوحد في الحرب على العنصرية والقوانين القومية الفاشية، قائلاً إنه رغم الانقسام الفلسطيني والضعف العربي فالحرب اليوم على الرواية، مؤكداً أن الرواية الفلسطينية هي الأقوى والأصدق وما تجليات وقوانين حكومة نتنياهو وفريقه اليميني للتطرف في الحكومة والكنيست إلا انعكاس لضعف الرواية الإسرائيلية ومحاولة فرضها بالقوة والقوانين العنصرية.

وأضاف الطبيبي أن القوانين العنصرية لا تغير التاريخ ولا تخلق الحقوق ولا تجرد الفلسطينيين من فلسطينيتهم وحقوقهم في وطنهم، مؤكداً أن الفلسطينيين لم يحصلوا على جنسيتهم وحقوقهم في وطنهم بقرارات وقوانين عنصرية كما تفعل حكومة نتنياهو، بل اكتسبوها "أبا عن جد وكابر عن كابر" منذ خلق الله البشر على الأرض.

ورداً على سؤال حول الخيارات المطروحة اليوم في ظل انسداد أفق التسوية والحل، قال الطبيبي: "إن الحديث عن حل الدولة الواحدة لن تقبله حكومة اليمين بقيادة نتنياهو، ولن تقبل إلا بنظام الابرتهايد العنصري لتحكم بنظامين في الداخل وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، محاكم عسكرية للفلسطينيين في الضفة الغربية ومحاكم مدنية للمستوطنين في الضفة وشوارع خاصة للمستوطنين وشوارع للفلسطينيين هذا هو نظام الفصل العنصري لتأبيد الاحتلال وتوسيع الاستيطان. مؤكداً أن هذه التوليفة اليمينية العنصرية في إسرائيل تعمل على ترسيخ وتقوية نظام الابرتهايد ولا تتخيلوا أن تكون هناك دولة واحدة ما بين البحر والنهر ولن تعطى أريحا حق التصويت مثل تل أبيب.

وأضاف أن فكرة الدولة الواحدة تنسف الفكر اليميني والصهيونية برمته، فالقانون يتحدث عن ضرب ملفات جوهرية كملف حق العودة للحضور باليهود فقط والقدس المحتلة عاصمة وديمومة الاستيطان واعتباره خطاً مركزياً في الاستراتيجية المقبلة، مشيراً إلى أن القدس تحتل أولوية أولى وثانية وثالثة وعليها التركيز في المرحلة الحالية والمقبلة والخطر يتهددها وطالما يجري ضم وتهويد القدس يعني لا حل.

وأكد الطبيبي أن كل الطروحات والحلول الهزيلة تستثني القدس وقال أنه دون القدس لن تكون هناك دولة ولن يجمع الفلسطينيون على عاصمة غير القدس وحل الدولتين لا قيمة له دون القدس الشرقية والبلدة القديمة التي بين جنباتها وداخل أسوارها المقدسات الإسلامية والمسيحية، المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة.

ويرى الطبيبي أن نتنياهو نفس حل الدولتين

ويصر على الكانتونات والوجود الفلسطيني الهامشي ولكن كل الحقائق على الأرض تبشر بفشل مشاريعه ومخططاته، مؤكداً أننا كفلسطينيين لا نخاف من حل الدولة الواحدة فالدولة الواحدة نهاية يهودية الدولة.

وأوضح الطبيبي أن المجتمع الدولي متمسك بحل الدولتين، بيد أن الرئيس الأمريكي ترامب خرج علينا بتصريح مهزلة وهو يستقبل نتنياهو في البيت الأبيض عندما قال: "حل دولتين أو دولة واحدة ماذا تفضل؟".

ولفت الطبيبي إلى أن الخط المركزي في الشارع الإسرائيلي اليوم هو اليميني المتطرف بتفاوت الدرجات وحجم هذا التطرف ولا أفق لحل دولتين، وقال: "صحيح هناك مجموعات تصدع في الجاليات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة واختراق لحركة للقاطعة (BDS) للمجموعات اليهودية في الخارج وخاصة الشبابية والكتل في الجامعات الأمريكية والأوروبية ولكنها بصراحة غير كافية.

وأوضح الطبيبي أن الأمم المتحدة كانت بصدد إصدار قائمة بالشركات العالمية التي تتعامل مع الاحتلال فمنعوها وضغطوا عليها، وللجتمتع الدولي يؤدي حل الدولتين ولكن لا يعمل على فرضه أو تنفيذه.

وعن حقيقة التحقيق مع نتنياهو وإمكانية إسقاطه كشف الطبيبي: "إنه كلما تم التحقيق مع نتنياهو زادة شعبيته في صفوف اليمين واليمين للتطرف، لأن اليمين واليمين المتطرف يرى الإعلام الإسرائيلي عدو ومحسوب دوماً على اليسار الإسرائيلي الذي ضعفت قوته بشكل كبير وبعضه ثلاثي، لذلك كلما ظهر نتنياهو في الإعلام وتم كشف فساده وفساد زوجته وقدمت ضده ملفات وشهود هب اليمين للدفاع عنه وزادت شعبيته وشعبية الليكود هذا من نتائج الاستطلاعات.

وحسب الطبيبي قد يقرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في شهر كانون أول المقبل توجيه اتهامات لنتنياهو بعد أن يعاد انتخابه وقال أن نتنياهو من الآن يشترط على وزرائه قبول القانون الفرنسي الذي يمنع محاكمة رئيس الوزراء خلال فترة حكمة وفترة رئاسته للحكومة في محاولة للهروب والتملص.

إلى ذلك، أشار الطبيبي إلى حملات تشويه النضال الفلسطيني ضد الاحتلال واستشهاد بالحملة المسعورة التي شنتها بعض الجهات بجهل وعدم وعي وبتحريض ضد الطفلة أو الشابة عهد التميمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال استقبالها في الجزائر أو في برشلونا وخلال جولتها خارج البلاد كسفيرة لمعانة الأطفال الفلسطينيين، متجاهلين معاناتها واعتقالها مع والدتها واستشهاد شقيقها وعدد من أفراد عائلتها.

وأضاف: "حملة بدت موجهة وغير مبررة مشابهة لتلك الحملة التي حاولت النيل من النائب المعتقل مروان البرغوثي حتى في المعتقل".

وأوضح أن الجيش الإسرائيلي ابتلع صفح جنوده من قبل عهد التميمي ولكن عندما قام الإعلام الإسرائيلي بالتركيز على هيبة الجيش ومكانة الجيش والردع والصورة وتكرار التركيز على موقف عهد وتحريض لبرلمان وجوقته؛ فوراً تم اعتقال عهد ووالدتها، مؤكداً أن الإعلام الإسرائيلي للجيش وللوجه من قبل الاحتلال هو من تسبب في اعتقال عهد التميمي ووالدتها.

وأضاف الطبيبي رئيس لجنة القدس في القائمة المشتركة أن قانون القومية اليهودي يشكل نقطة تحول فهو قانون عنصري خطير يخلق نوعين من المواطنين ويجب محاربتهم بكل قوة وبكل المحافل، ولكنه ليس نكبة ثانية اطلاقاً فالنكبة كانت هزيمة نكراء وترحيل وهدم وقتل وتشريد ولكن هذا القانون لا يشكل هزيمة للشعب الفلسطيني ولا لروايته التاريخية لأنه قانون سنّه الكنيست بعد فشل إسرائيل في فرض ذلك على الشعب الفلسطيني وقيادته. نعم خطير ونعم عنصري بامتياز ولكن ليس نكبة فروايتنا التاريخية أقوى من قانونهم العنصري".

ورأى أن القانون الجديد نجاح للقوميين المتطرفين في حكومة إسرائيل، الذين شجعتهم مكاسب الحركات القومية والشعبية المماثلة في أوروبا وأماكن أخرى؛ حيث اعتنق نتنياهو بشكل متزايد ديمقراطيات غير ليبرالية أي ديمقراطية زائفة.

وأكد الطبيبي أن القانون سيؤثر حتماً على التوازن الهش بين اليهود والعرب، لافتاً إلى أنه يعرض المجتمع المنقسم أصلاً إلى مزيد من الانقسام، وأن العرب يرفضون القانون باعتباره 'فصل عنصري'.

وحذر من أن القانون يرسخ الامتيازات التي يتمتع بها اليهود، في الوقت الذي يرسخ فيه التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين، ويضفي شرعية على الاقصاء والعنصرية وعدم المساواة.

وقال الطبيبي إن إسرائيل لا يوجد فيها دستور، وإنما ١١ قانوناً أساسياً، مبيناً أن قانون قومية الدولة يعد القانون الأساسي الثاني عشر.

وفي ختام كلمة الطبيبي التي حضرها حشد من أعضاء السلك الدبلوماسي الأوروبي في القدس وممثلو القوى الوطنية والإسلامية وحشد من الأكاديميين في جامعة القدس والمدعوين والمهتمين، أجاب الطبيبي على أسئلة الحضور واستفساراتهم بشكل مفصل.